



سياسة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال بوزارة التربية والتعليم

يوليو 2021م



جدول المحتويات

2	جدول المحتويات
3	مراقبة المستند
3	الاعتماد
3	قائمة التعديلات
4	مقدمة
4	التعريفات
6	المرجعية ومنهجية إعداد السياسة
6	أهداف السياسة
7	نطاق العمل
7	المبادئ الأساسية لسياسة إدارة المخاطر
7	الشفافية:
7	الموضوعية والشمولية:
7	الاستقلالية:
7	الثقة:
7	فاعلية المخاطر:
7	ضمان استمرارية الأعمال:
8	جودة إدارة المخاطر:
8	حوكمة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال
8	هيكل المخاطر واستمرارية الأعمال
9	الأدوار والمسؤوليات
9	الوزير
9	مجلس الشؤون التنفيذية
9	اللجنة التنفيذية للمخاطر واستمرارية الأعمال
11	إدارة السياسات
11	فريق عمليات الوزارة
11	إدارة الإستراتيجية والمستقبل
12	رواد المخاطر (RISK CHAMPION)
13	الإدارات والوحدات التنظيمية (مالك الخطر)
13	الموظفين
13	مكتب التدقيق الداخلي



مراقبة المستند

الاعتماد

التاريخ	الإدارة	بيان
يونيو 2021	إدارة سياسات التعليم	إعداد
يونيو 2021	إدارة الاستراتيجية والمستقبل	مراجعة
يونيو 2021	فريق عمليات وزارة التربية والتعليم	مراجعة
يونيو 2021	إدارة الشؤون القانونية	مراجعة
يونيو 2021	مكتب التدقيق الداخلي	مراجعة
يوليو 2021	اللجنة التنفيذية للمخاطر واستمرارية الأعمال	الدراسة والتوصية بالاعتماد
يوليو 2021	وزير التربية والتعليم	الاعتماد النهائي وإصدار القرار الوزاري

قائمة التعديلات

وصف التعديل	تاريخ الإصدار	رقم الإصدار	رقم السياسة
الإصدار الأول	14 يوليو 2021	الأول	001



مقدمة

تسعى الوزارة إلى نشر وتعزيز ثقافة التغيير بين موظفيها وبناء القدرات لمواجهة التحديات التي تواجه بيئة العمل داخليا وخارجيا، وفي ظل عالم سريع التغيير محفوف بالمخاطر؛ ولتحقيق الأهداف الاستراتيجية وضمان استمرارية الأعمال، كان لا بد من توفير بيئة عمل آمنة تتنبأ بالمخاطر قبل حدوثها، وترصدها وتحللها وتقلل من أثارها، وانسجاما مع هذا التوجه تلتزم الوزارة ببناء وتطبيق الأسس والإجراءات التي يعتمد عليها نظام إدارة المخاطر بالوزارة، ويكون لجميع العاملين بها دوراً في تحديد وإدارة المخاطر من خلال أخذ المخاطر بعين الاعتبار في جميع العمليات التي يقومون بها، والعمل على الحد من أثارها للمستوى المقبول، وذلك من خلال هذه السياسة.

التعريفات

في تطبيق أحكام هذه السياسة يقصد بالكلمات والعبارات التالية المعاني الموضحة قرين كل منها ما لم يقض سياق النص بغير ذلك:

المصطلح	التعريف
الحكومة	حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة.
مجلس الوزراء	مجلس وزراء دولة الإمارات العربية المتحدة.
الوزارة	وزارة التربية والتعليم بدولة الإمارات العربية المتحدة، وفق القانون الاتحادي رقم (1) لسنة 1972 بشأن اختصاصات الوزارات وصلاحيات الوزراء وتعديلاته.
الوزير	وزير التربية والتعليم
مجلس الشؤون التنفيذية	مجلس الشؤون التنفيذية بالوزارة المشكل بموجب قرار الوزير، ومن مهام المجلس الإشراف على عملية إدارة مخاطر الأعمال، ومراجعة وتقييم الخطط التي وضعتها الإدارات لمعالجتها والتخفيف من أثارها.
الإدارة العليا	قمة الهرم الوظيفي بالوزارة والمتمثلة في الوزير، والوكلاء، والوكلاء المساعدون، يقومون بدور قيادي في إدارة وتوجيه الوزارة ويتمتعون بالصلاحيات والسلطة.
الإدارة التنفيذية	الوكيل أو أي من الأشخاص التابعين له بشكل مباشر أو من في حكمهم في الوزارة وهي المسؤولة عن تنفيذ السياسات والإجراءات الرامية لتحقيق الأهداف الاستراتيجية.
اللجنة	اللجنة التنفيذية للمخاطر واستمرارية الأعمال المشكلة في وزارة التربية والتعليم بموجب قرار من الوزير، والتي تختص بالإشراف على تنفيذ سياسة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، وتقييم الفعالية الشاملة لإدارة المخاطر ومدى كفاءتها وفعاليتها والإجراءات والممارسات والضوابط المطبقة في الإدارة اليومية للأعمال، وضمان أنها مناسبة لطبيعة ومستوى أنشطة الوزارة، والتأكد من تلبية متطلبات معيار إدارة استمرارية الأعمال من خلال التنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث.



المصطلح	التعريف
فريق عمليات الوزارة	فريق مشكل بموجب قرار من الوزير، ويختص الفريق بتفعيل وإدارة عمليات الرصد والمتابعة لحالات المخاطر والطوارئ والأزمات المؤسسية واستمرارية الأعمال.
سياسة المخاطر واستمرارية الأعمال	مجموعة من المبادئ الأساسية التي تساعد على التطبيق الفعال لإدارة المخاطر، وفقاً لأنواع المخاطر الموضحة بنطاق هذه السياسة.
إدارة المخاطر	مجموعة من السياسات والمنهجيات والأدلة والإجراءات المنظمة لتحديد وتحليل وتقييم المخاطر ومراقبة الأحداث الكامنة المحتملة أو العوامل التي تساعد في الحد منها أو التقليل من تأثيرها لمستوى يمكن قبوله، بحيث لا يؤثر سلباً على مقدررة الوزارة على تحقيق أهدافها الاستراتيجية، أو استمرارية أعمالها، وتقع مسؤولية إدارة المخاطر على عاتق الوحدة التنظيمية المختصة (مالك الخطر) بالتنسيق مع إدارة الاستراتيجية والمستقبل واللجنة.
إدارة استمرارية الأعمال	جميع الإجراءات والتدابير التي تتخذها الوزارة بهدف الاستمرار في تقديم خدماتها الضرورية للمجتمع، أثناء الطوارئ والأزمات والكوارث التي قد تتعرض لها الوزارة بشكل جزئي أو كلي، وتشمل تطوير خطط للبدائل من مرافق وخدمات وأفراد لضمان استمرار تقديم خدماتها.
مالك الخطر	هي الوحدة التنظيمية المختصة أو الإدارة المسؤولة عن تحقيق هدف ما من خلال المبادرات والأنشطة والعمليات والمشروعات التي تنفذها.
رواد المخاطر	هم المسؤولون بكل إدارة أو وحدة تنظيمية بالوزارة عن إدارة المخاطر مع مالك الخطر، والتنسيق مع إدارة الإستراتيجية والمستقبل واللجنة لتنفيذ سياسة المخاطر واستمرارية الأعمال، وإعداد وتحديث سجلات المخاطر.
تقييم المخاطر	عملية تحديد شدة تأثير المخاطر واحتمالية حدوثها ودرجتها ومصادرها، إن أمكن. بهدف اتخاذ تدابير وقائية للحد من أثر المخاطر المحتملة.
الحوكمة	مجموعة من الضوابط والمبادئ العامة والأسس والإجراءات المثلى التي تحقق الانضباط المؤسسي لنظام العمل في الوزارة.
نظام الرقابة الداخلية	النظم التي تعتمد على الإدارة العليا بهدف تحقيق أهدافها وحماية أصولها وضبط ومراجعة البيانات المحاسبية والتأكد من دقتها ومدى إمكانية الاعتماد عليها وزيادة الكفاءة والفعالية لعملياتها ووظائفها والالتزام بالقوانين واللوائح المنظمة لأعمالها.
منهجية إدارة المخاطر	هي منهجيات وأدلة واضحة ومعروفة لإدارة المخاطر تتوافق مع المتطلبات القانونية والأهداف الاستراتيجية التي تشكل الإطار العام لها، وبحيث تحيط هذه المنهجية بكافة منهجيات الوزارة ومدخلاتها ومخرجاتها، وتشمل هذه المنهجية المعايير وأدلة



المصطلح	التعريف
	العمل والأدلة الإرشادية والنماذج والسجلات والنظم التي يتم وضعها بالوزارة لإدارة المخاطر والحد من أثرها.

المرجعية ومنهجية إعداد السياسة

- حرصت الوزارة على بناء وتطبيق نظام إدارة المخاطر وفق المواصفات الدولية وأفضل الممارسات العالمية وبما لا يخالف التشريعات النافذة في الدولة، وقد كانت أهم المرجعيات لإعداد هذه السياسة ما يلي:
- قرار مجلس الوزراء رقم (3) لسنة 2019م، باعتماد ميثاق ومنهجية التدقيق الداخلي بالحكومة الاتحادية؛
- قرار وزير التربية والتعليم رقم (135) لسنة 2019م بشأن الإطار العام للحوكمة بالوزارة؛
- المعيار الوطني لنظام إدارة استمرارية الأعمال (الدليل الإرشادي) (AE/SCNS/NCEMA 7001:2015)؛
- إدارة المخاطر المؤسسية، (كوزو) (COSO) يونيو 2017م؛
- إدارة المخاطر آيزو (ISO) (31000) 2018م؛
- المعيار الوطني لنظام إدارة استمرارية الأعمال (المواصفات) (AE/SCNS/NCEMA 7000:2021)؛
- المعيار الوطني لنظام إدارة السلامة والصحة؛
- UAE Information Assurance Regulation

أهداف السياسة

- تلبية متطلبات نظام إدارة المخاطر ومتطلبات معيار إدارة استمرارية الأعمال وتحقيق فرص التحسين والتطوير المستمر للنظام.
- مراجعة عمليات واجراءات نظام ادارة المخاطر واستمرارية الاعمال بالوزارة والعمل على تحسينها باستمرار لتحقيق اعلى مستويات الفاعلية والكفاءة.
- دعم، وتعزيز الوعي، والفهم للمخاطر، وأثرها.
- تطبيق منهج موضوعي للمخاطر مع توازن بين الابتعاد عن المخاطر وبين الفرص والمكاسب.
- المحافظة على نظام للرقابة الداخلية التي تدعم تحقيق سياسات وأهداف العمل، مع الحفاظ على رأس المال البشري، والأصول وبيئة العمل.
- إظهار العناية الواجبة في عملية اتخاذ القرارات من خلال ممارسة عملية إدارة المخاطر.
- توفير ضمانات إلى الإدارة العليا والمجلس التنفيذي بأن المخاطر يتم إدارتها بشكل صحيح وفعال.
- التنفيذ والحفاظ على نظام إدارة المخاطر بما يتماشى مع المعايير الدولية.



نطاق تطبيق السياسة

- تطبق هذه السياسة على مستوى الوزارة من إدارة عليا وإدارة تنفيذية وموظفين،
- يمتد نطاق هذه السياسة ليشمل المجالات التالية:
- المخاطر المؤسسية (استراتيجية/ تشغيلية/ مالية/ قانونية/ سمعة مؤسسية/ موارد بشرية... إلخ)
- مخاطر استمرارية الأعمال.
- مخاطر البيئة والصحة والسلامة.
- مخاطر تقنية وأمن المعلومات.

المبادئ الأساسية للسياسة

تلتزم الوزارة بتطبيق مجموعة من المبادئ الأساسية التي تساعد على التطبيق الفعال لتحقيق أعلى مستويات الفاعلية والكفاءة، ومنها ما يلي:

1. الشفافية:

توفير وتبادل المعلومات داخلياً وخارجياً بشأن المخاطر الحالية والمستقبلية.

2. الموضوعية والشمولية:

توفير وتطبيق منهجية واضحة ومعرفة لإدارة المخاطر تتوافق مع المتطلبات القانونية والأهداف الاستراتيجية التي تشكل الإطار العام، وبحيث تحيط هذه المنهجية بكافة منهجيات الوزارة ومدخلاتها ومخرجاتها.

3. الاستقلالية:

ضمان استقلالية وحيادية عملية إدارة المخاطر.

4. الثقة:

تفعيل آليات التواصل بجميع المعنيين للتعريف بأية تغييرات في أنواع المخاطر وبما يتماشى مع منهجية إدارة المخاطر، وجميع موظفي الوزارة لديهم صلاحية دعم ثقافة المخاطر من خلال الحوار المفتوح، ومن مسؤوليات إدارة الاستراتيجية والمستقبل تنظيم ورش عمل واجتماعات بشكل دوري لنشر ثقافة إدارة المخاطر ورفع الوعي العام بها، وتطوير عملية إدارة المخاطر.

5. فاعلية المخاطر:

تبني تطبيق منهجية لإدارة المخاطر واستمرارية الأعمال يتم من خلالها استخدام الأساليب الفعالة لإدارة المخاطر، بما يسمح بتطبيق أفضل الممارسات العالمية، وذلك للتخفيف من أثر المخاطر لتحقيق أهداف الوزارة، وتحديد وتحليل مقدرتها على تجنب أو تخفيف أو تحويل أو تقبل المخاطر وفقاً للمستويات المقبولة من الإدارة العليا.

6. ضمان استمرارية الأعمال:

مقدرة الوزارة على استمرار الخدمات الأساسية في حال حدوث تعطل، وذلك ضمن إطار زمني مقبول وبقدرة محددة.



7. جودة إدارة المخاطر:

التحسين المستمر والمراجعة الدورية لمنهجية إدارة المخاطر ومخرجاتها، ويتم مراجعة منهجية المخاطر عند الحاجة لضمان اتساقها مع أهداف وتطلعات ذوي المصلحة، وتلتزم الإدارة العليا بالوزارة بتطبيق السياسة بشكل مستمر.

حوكمة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال

تشمل هذه الحوكمة أصحاب المصلحة الداخليين والخارجيين، على سبيل المثال: (الموردين والعملاء، والجهات الرقابية، والجهات الحكومية، والإدارة العليا، ولجان الحوكمة، وجميع الموظفين)، ولضمان وجود نموذج حوكمة متين وفعال فمن المهم ألا يكون هناك تضارب مصالح في الأدوار والمسؤوليات، وأن ترتبط الأدوار والمسؤوليات بشكل مباشر بالصلاحيات. وتلعب الإدارة العليا دور كبير في تعزيز ثقافة المخاطر بالتوجيه والإشراف، ومن خلالها يتضح نبرة صوت القيادة (Tone At The Top) وفلسفتها، وتعزز من أهمية تأسيس المسؤوليات الإشرافية والرقابية، لإدارة المخاطر، وترتبط بالقيم الأخلاقية والسلوكيات المرغوبة، ومدى تفهم المخاطر.

هيكل المخاطر واستمرارية الأعمال

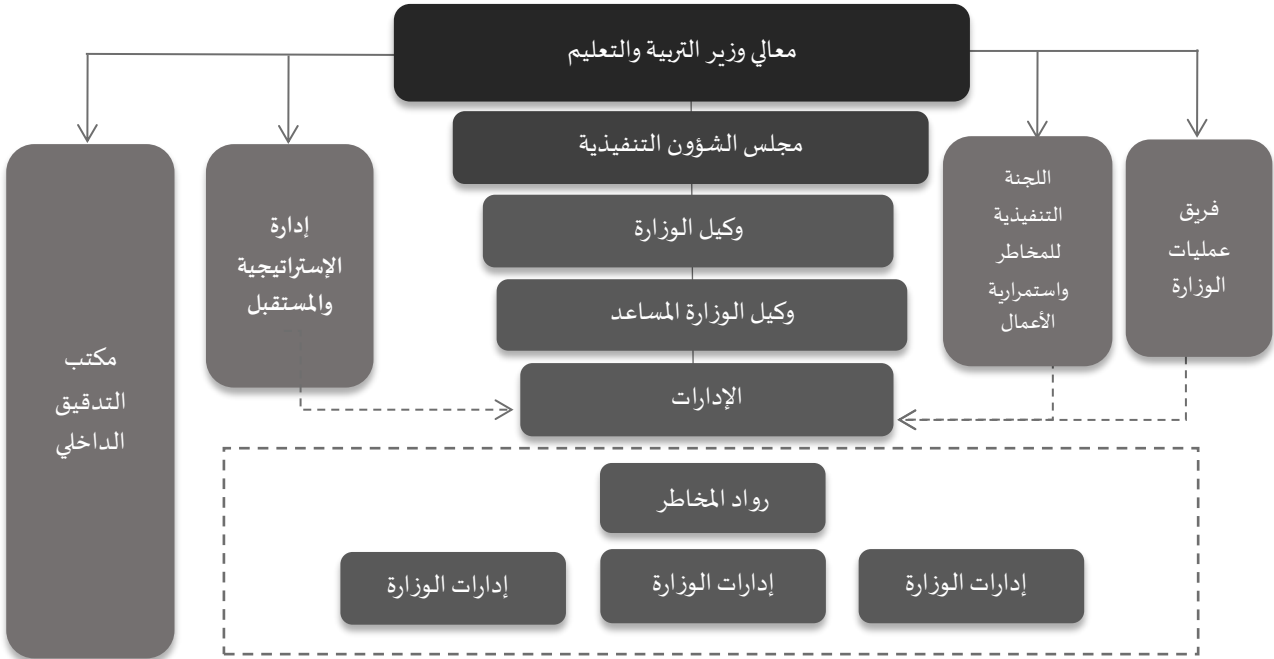
يتألف هيكل المخاطر في الوزارة من أربعة مستويات على النحو الآتي:

المستوى الأول: حيث يقوم الوزير والإدارة العليا برسم السياسات والإشراف على المخاطر،

المستوى الثاني: تقوم اللجنة بمتابعة تنفيذ السياسة لضمان فاعلية إدارة المخاطر،

المستوى الثالث: تقوم إدارة الاستراتيجية والمستقبل بإدارة نظام المخاطر وتنفيذ السياسة، ومراقبة المخاطر بصفة مستمرة بدعم من رواد المخاطر بالإدارات،

المستوى الرابع: يقوم مكتب التدقيق الداخلي بتقديم تأكيد للوزير والإدارة العليا بأن سياسة المخاطر مطبقة بفاعلية. ويوضح ذلك الرسم الآتي: .





الأدوار والمسؤوليات

تكون جميع الإدارات بالوزارة مسؤولة عن الآتي:

- الالتزام بتطبيق هذه السياسة حيث يقوم مدراء الإدارات ورواد المخاطر (Risk Champion) بالإدارات وغيرهم من المعنيين بتقديم معلومات متكاملة وذلك لضمان تجميع المخاطر على مستوى الوزارة بمختلف وحداتها التنظيمية.
- القيام بتقييم دوري ورفع التقارير ذات العلاقة بسجلات المخاطر لإدارة الاستراتيجية والمستقبل، ويوضح الجدول التالي الفئات المعنية بشكل رئيسي في إدارة المخاطر، وأدوارهم والصلاحيات والمسؤوليات التابعة لهم:

المنصب/ الإدارة	الصلاحيات والمسؤوليات الرئيسية
الوزير	<ul style="list-style-type: none"> - اعتماد سياسة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال. - اعتماد مستوى تقبل المخاطر (Risk Appetite). - الإشراف العام على عملية إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال والتحقق من فاعليتها. - اصدار قرار تشكيل لجنة المخاطر واستمرارية الأعمال وتعيين رئيس اللجنة وتحديد مسؤوليات ومهام الأعضاء.
مجلس الشؤون التنفيذية	<ul style="list-style-type: none"> - الإشراف على عملية إدارة المخاطر، ومراجعة وتقييم الخطط التي وضعتها الإدارات لمعالجتها والتخفيف من أثرها.
اللجنة التنفيذية للمخاطر واستمرارية الأعمال	<ul style="list-style-type: none"> - مراجعة سياسة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، ورفعها للاعتماد. - اعتماد منهجية ودليل عمل إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال. - مراجعة مستوى تقبل المخاطر (شبهية) ورفعها للاعتماد. - اعتماد تطوير وتعديل نماذج وتقارير إدارة المخاطر. - اعتماد مؤشرات قياس أداء إدارة المخاطر. - التأكد من تخصيص الموارد الكافية لنظام إدارة المخاطر. - اعتماد أسماء "رواد المخاطر"، وفقا للمقترح من إدارة الاستراتيجية والمستقبل بعد التنسيق مع الإدارات والوحدات التنظيمية. - تعزيز كفاية وفعالية إدارة المخاطر والإجراءات والممارسات والضوابط المطبقة داخل الوزارة. - تسهيل وتعزيز التواصل بين القيادة وموظفي الوزارة فيما يخص نظام إدارة المخاطر.



المنصب/ الإدارة	الصلاحيات والمسؤوليات الرئيسية
	<ul style="list-style-type: none"> - التأكد من إجراء تقييم للمخاطر سنويًا من خلال منهجية منضبطة. - المراقبة الدورية لجميع المخاطر الرئيسية لضمان الحفاظ على قدرات صنع القرار ودقة الإبلاغ. - دراسة التقارير التي يتم موافاة اللجنة بها، ورفعها لمجلس الشؤون التنفيذية والوزير. - تقييم الفعالية الشاملة لإدارة المخاطر ومدى كفايتها وفعاليتها والإجراءات والممارسات والضوابط المطبقة في الإدارة اليومية للأعمال، وضمان أنها مناسبة لطبيعة ومستوى أنشطة الوزارة. - التحقق من معالجة الملاحظات التي يثيرها مكتب التدقيق الداخلي فيما يتعلق بإدارة المخاطر. - التأكد من تلبية متطلبات معيار إدارة استمرارية الأعمال من خلال التنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث. - الإشراف على تطوير وتطبيق منظومة إدارة استمرارية الأعمال بالتنسيق مع الهيئة الوطنية لإدارة الطوارئ والأزمات والكوارث. - الإشراف على التوثيق والمراجعة السنوية والتدقيق على برنامج استمرارية الأعمال لتقييم جاهزية الوزارة. - الإشراف على برامج التدريب والتوعية لأعضاء فريق استمرارية الأعمال وجميع ذوي الاختصاص بالوزارة بالتنسيق مع الجهات المعنية. - الإشراف على خطة تحديد مخاطر استمرارية الأعمال وتأثيرها. - الإشراف على تطوير خطط وسياسات إدارة المخاطر والأزمات المؤسسية واستمرارية الأعمال بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة داخل الوزارة وخارجها. - الإشراف على فاعلية خطة الطوارئ وخطة استمرارية الأعمال والتمارين. - الإشراف على تحديد الإجراءات التصحيحية في حالة وقوع الخطر والأدوار وبرامج التنفيذ والبدائل التشغيلية. - تطوير وتطبيق منظومة إدارة استمرارية الأعمال. - التوثيق والمراجعة السنوية على برنامج استمرارية الأعمال لتقييم جاهزية الوزارة. - وضع خطة لتحديد مخاطر استمرارية الأعمال وتأثيرها.



المنصب/ الإدارة	الصلاحيات والمسؤوليات الرئيسية
	<ul style="list-style-type: none"> - عقد اجتماعات دورية على الأقل ربع سنوية خلال السنة المالية. - رفع تقارير دورية لمجلس الشؤون التنفيذية والوزير عن أهم المخاطر.
إدارة سياسات التعليم	<ul style="list-style-type: none"> - اقتراح سياسة إدارة المخاطر واستمرارية الأعمال، بالتنسيق مع إدارة الاستراتيجية والمستقبل وفريق عمليات الوزارة، ورفعها إلى اللجنة لدراستها والتوصية باعتمادها.
فريق عمليات الوزارة	<ul style="list-style-type: none"> - متابعة تنفيذ منظومة إدارة المخاطر والأزمات المؤسسية واستمرارية الأعمال بالتنسيق مع اللجنة والجهات الأخرى ذات العلاقة سواء داخل الوزارة أو خارجها. - أرشفة خطط وسياسات إدارة المخاطر والأزمات المؤسسية واستمرارية الأعمال. - تطوير لوحات تحكم توفر معلومات دقيقة وآنية للمستوى القيادي عن مؤشرات أداء عمليات المخاطر والأزمات المؤسسية. - دراسة وتحليل مؤشرات أداء إدارة المخاطر والأزمات المؤسسية ورفع تقارير عن مواطن الضعف والتحسين في العمليات.
إدارة الاستراتيجية والمستقبل	<ul style="list-style-type: none"> - اقتراح منهجية ودليل عمل إدارة المخاطر، ورفعها للجنة لدراستها واعتمادها. - اقتراح مستوى تقبل المخاطر (Risk Appetite)، ورفعها إلى اللجنة لدراستها والتوصية باعتمادها. - تنفيذ سياسة إدارة المخاطر والمنهجية ودليل العمل المعتمد. - قيادة أنشطة إدارة المخاطر والعمل بشكل وثيق مع اللجنة والإدارة العليا. - الإبلاغ عن المخاطر المرتفعة أولاً بأول إلى اللجنة والإدارة العليا. - اقتراح مؤشرات قياس أداء إدارة المخاطر، ورفعها إلى اللجنة للاعتماد. - مساعدة الإدارة العليا في دمج إدارة المخاطر وأهدافها مع الأهداف الاستراتيجية للوزارة. - العمل مع الإدارات لتهيئة بيئة إدارة المخاطر التي (1) تراقب المخاطر في جميع أنحاء الوزارة، (2) تغرس الانضباط لسد الفجوات في إدارة المخاطر. - إنشاء وتواصل وتسهيل استخدام منهجيات إدارة المخاطر والأدوات والتقنيات المناسبة. - التأكد من سلامة البيانات الأساسية وموثوقية التقارير. - تسهيل تطبيق أفضل ممارسات إدارة المخاطر. - تنسيق عملية تقييم المخاطر في مع جميع الإدارات للحصول على رؤية واسعة للمخاطر.



المنصب/ الإدارة	الصلاحيات والمسؤوليات الرئيسية
	<ul style="list-style-type: none"> - العمل مع الإدارة العليا، ومكتب التدقيق الداخلي، والإدارات لإنشاء وإدارة وتحسين قدرات إدارة المخاطر. - التنسيق مع الإدارات لتحديد أسماء "رواد المخاطر"، لأغراض إدارة المخاطر واعتماد أسمائهم من اللجنة. - إشراك "رواد المخاطر" في تحديد وتحليل المخاطر ورصد خطط معالجتها. - إعداد التقارير اللازمة ورفعها إلى اللجنة والإدارة العليا. - تقييم فعالية عملية إدارة المخاطر والممارسات في تحقيق الأهداف المحددة لإدارة المخاطر وتقديم تقرير مع خطة العمل المقترحة للجنة. - المراجعة الدورية لحجم المخاطر مقابل مستوى تقبل المخاطر المعتمد. - تعزيز الثقافة المؤسسية التي تدرك أهمية دمج إدارة المخاطر على كافة المستويات داخل الوزارة وتنفيذها بالإضافة إلى إدراج تقييم المخاطر وخطط التخفيف في عملية صناعة القرار. - الاحتفاظ بسجلات المخاطر والتأكد من أن المخاطر قد تم تحديدها وتصنيفها حسب المسؤولية، ومراجعة السجلات بصورة دورية. - ترتيب سجلات المخاطر ومراجعتها دورياً. - متابعة تنفيذ خطط معالجة المخاطر. - تحديث سجلات المخاطر بشكل سنوي.
رواد المخاطر (Risk Champion)	<ul style="list-style-type: none"> - رفع تقارير إلى إدارة الاستراتيجية والمستقبل عن اتجاهات المخاطر والقضايا ذات الصلة في تنفيذ خطة تخفيف المخاطر، إلخ. - تسهيل تحديد المخاطر من خلال ورش عمل المخاطر، وجلسات العصف الذهني، والمقابلات. - التنسيق مع ملاك المخاطر في إعداد سجلات المخاطر، وتحديد وتعريف وتقييم المخاطر من خلال المنهجية المعتمدة، وإعداد وإدارة سجل المخاطر على مستوى الإدارات. - الحفاظ على اكتمال ودقة البيانات في سجل المخاطر واعداد تقارير المخاطر الدورية. - المساعدة في تطوير خطة استجابة المخاطر (تخفيف التهديد وتحقيق الفرص) والإجراءات المرتبطة بها وخطط الطوارئ. - تقديم الدعم لمالكي المخاطر والإجراءات لمساعدتهم بشكل روتيني ودقة على الإبلاغ عن التقدم المحرز في خطط الاستجابة للمخاطر واستكمال إجراءاتهم في الوقت المناسب.



المنصب/ الإدارة	الصلاحيات والمسؤوليات الرئيسية
	<ul style="list-style-type: none">- متابعة تنفيذ خطط معالجة المخاطر.- التواصل مع إدارة الإستراتيجية والمستقبل في حال حدوث تغيير في المخاطر الحالية أو ظهور الحاجة لاستحداث مخاطر جديدة.- الإبلاغ ورفع التقارير الاستثنائية والدورية لإدارة الإستراتيجية والمستقبل في الوقت المناسب عن حالة المخاطر وتطبيق خطط معالجة المخاطر.
مالك الخطر (الإدارات والوحدات التنظيمية)	<ul style="list-style-type: none">- المساهمة في وضع وتحديد المخاطر المرتبطة بعمليات الوحدات التابعة لهم.- إدامة التواصل مع إدارة الاستراتيجية والمستقبل عن إدارة المخاطر لدى ظهور الحاجة لتغيير المخاطر الحالية أو استحداث مخاطر جديدة.- الإبلاغ ورفع التقارير الاستثنائية والدورية لإدارة الاستراتيجية والمستقبل في الوقت المناسب عن حالة المخاطر.- تطوير وتطبيق خطط معالجة المخاطر.
الموظفين	<p>إبلاغ إدارة الاستراتيجية والمستقبل ورواد المخاطر (Risk Champion) ومدراء الإدارات في حال ظهور مخاطر جديدة أو ظهور الحاجة لتعديل مخاطر الحالية.</p>
مكتب التدقيق الداخلي	<ul style="list-style-type: none">- الإبلاغ عن أي مسألة أو حادثة تستلزم دراية إدارة الاستراتيجية والمستقبل.- التنسيق مع إدارة الاستراتيجية والمستقبل للتحقق من صحة أية نتائج قد تؤدي إلى تحديد مخاطر أو حوادث جديدة.- التحقق من أن إدارة المخاطر تتم بفاعلية وكفاءة، وفق السياسة والمنهجية المعتمدة.- التدقيق على برنامج استمرارية الأعمال.

حسين بن إبراهيم الحمادي
وزير التربية والتعليم